

دعائم الإستقرار

انطفاأت حرائق الشوارع، وتقلصت الى أبعد الحدود مظاهر العنف، وأقيمت الإنتخابات النيابية والبلدية في وقتها وحسب الإجراءات القانونية والمعايير الدولية. إن ملامح الإستقرار الأمني بادية للعيان. بيد أن البحرين - كما دول أخرى - بحاجة الى تأكيد دعائم الإستقرار التي تتطلب عملاً بعيد المدى، ويمكن حصر تلك الدعائم في ثلاث أساسية. الأولى، الديمقراطية، وتوسعة هامش المشاركة الشعبية في صناعة القرار. فلا يكفي أن الناس ينتخبون ممثلهم في البرلمان حتى يصبحوا متساوين ومشاركين حقيقيين في صناعة القرار. المطلوب قبل هذا كله، وحتى يتمكن هؤلاء من المشاركة الفعلية ان يتمتعوا أولاً بحقوق أخرى ذات أهمية خاصة، وفي مقدمتها حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات، وأن يتمتع المواطنون بحقوقهم الإقتصادية والإجتماعية الأساسية، إذ لا يمكن لمواطن غير قادر على توفير قوته أن يكون مشاركاً حقيقياً وحرّاً في صناعة قرارات تخص مصيره ومستقبله.

والمطلوب بعد انتخاب المواطنين ممثلهم في البرلمان: توسعة القنوات التي تمرّ عبرها القرارات والأنظمة والتشريعات؛ كما تمرّ عبرها التسهيلات الضرورية لتطوير حياة المواطنين في الميادين الخدمية والمعيشية. وإذا لم يستطع البرلمان من تحقيق ذلك، فإن العملية الديمقراطية ذاتها تصبح ضئيلة الجدوى، أو هي في الحقيقة معطوبة. هذا ما يجب أن يلتفت اليه صناع القرار وممثلو الشعب.

الثانية، إطلاق الحرية بأقصاها لقيام مجتمع مدني بحيث يستطيع جرّ الطاقات المجتمعية، وخاصة الشبابية منها، وحشدها للعمل التطوعي، والمؤسسي، ليتم بذلك إطلاق شحنة من النشاط والحيوية والوعي في المجتمع، وليحدث نقلة كبيرة في الثقافة العامة وفي توفير جزء من الخدمات الثقافية والإجتماعية والسياسية للجمهور. إن ممارسة المواطنين حقهم غير المقيد في إنشاء كيانات قانونية (مؤسسات أهلية) بما يعني تمكنهم من القيام بنشاط جمعي في مختلف مجالات المصلحة العامة، يعدّ أبرز أوجه تحقق حرية الجمعيات التي من دون قيامها تكون هذه الحرية فارغة من أي معنى. والفارق بين النظم الديكتاتورية والديمقراطية يظهر في القوانين المنظمة لحق تأسيس المجتمع المدني، فكلما كانت القيود قليلة كانت تلك السلطات أقرب الى الديمقراطية.

نحن ندعو الى التعاطي بتسامح مع مؤسسات المجتمع المدني البحريني، والى إصدار قانون عصري ينظم تشكيل الجمعيات غير الحكومية، يطلق الحريات، ويبتعد عن سياسة التسلط والهيمنة للسلطات التنفيذية، بل ويشجع بأقصى ما يمكن نمو الجمعيات عدداً، ويوفر لها كافة الوسائل لتمكنها من تحقيق أهدافها.

الثالثة، إعتناء مناهج تعليمية، تساهم في تحقيق أمرين أساسيين: الأول، تكوين جيل يتمتع بجميع المهارات والكفاءات التي تمكنه من صناعة مستقبله والعيش بكرامة وبقدر معقول من الرفاه، حسبما تشير الى ذلك الخطة الوطنية ٢٠٣٠. والثاني، تربية الجيل الجديد المتنوع أصلاً في ثقافته، على احترام التنوع، وأهميته، وعلى تأكيد الرابطة والهوية الوطنية الجامعة؛ وكذلك تعليم المواطنين حقوق المواطنة وواجباتها، وبالتالي خلق مجتمع متآلف مع ذاته بمكوناته المتعددة، بعيداً عن التصورات النمطية، والرؤى التكفيرية والمتعصبة في النظرة الى الآخر.

اقرأ

٥ محاكمة المتهمين

بالعنف والإرهاب

٦ المخرج لأزمة الجمعية

البحرينية لحقوق الإنسان

٨ أمنستي في البحرين

لتقاضي الحقائق

١٠ البحرين في تقرير

دافوس لعام ٢٠١٠

١١ البرلمان الجديد

وترسيخ الديمقراطية

تقريب وجهات نظر

بسبب الإشكالية الواقعة بين الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ووزارة التنمية الإجتماعية، وإقدام الأخيرة على حل مجلس إدارة الجمعية.. بادرت المؤسسة



الوطنية لحقوق الإنسان بمساع خيرة بغرض البحث عن حلول ودية بين الطرفين وإيجاد تسوية للمشكلة القائمة. وقد تقدمت المؤسسة برغبتها الى الطرفين واجتمعت بمسؤولي الوزارة، كما بقيادات الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، على أمل أن تثمر هذه الجهود قريباً.

العضوية الكاملة

للاشفافية البحرينية

تلقت الجمعية البحرينية للشفافية رسالة رسمية من رئاسة أمناء منظمة الشفافية الدولية هوجيت لابليل تفيد بحصول الجمعية البحرينية للشفافية على العضوية الكاملة في الشفافية الدولية. وقالت الجمعية البحرينية بأن الحصول على العضوية الكاملة يأتي بعد عشر سنوات من العمل والجهد المتواصلين من قبل الجمعية وإدارتها المتعاقبة منذ التأسيس وأعضائها في القيام بمهام الجمعية على النطاق الوطني والعربي والدولي. وذكرت الجمعية أن العضوية الكاملة ترضع أعباء ومهام جديدة على الجمعية للارتقاء بعملها وتوسيع قاعدة الجمعية وتنوعها.

إيقاف نشرات واغلاق مواقع

أقدمت هيئة شؤون الإعلام في

٢٠/٩/٢٠١٠ على سحب ترخيص طباعة نشرة (التقدمي) الناطقة باسم جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، ونشرة (الأمل) الناطقة باسم جمعية العمل الإسلامي، وحذرت بانها قد تتخذ إجراءات قانونية أخرى في حال استمرارهما في مخالفة القوانين. وسبق أن أوقفت نشرتنا (الديمقراطي) و (الوفاق) وغيرهما. الهيئة بررت الإيقاف بتجاوز قانون تنظيم النشرات الحزبية، وطالبت الجمعيات السياسية بتعديل أوضاعها



بما يتماشى مع القانون. وقد أعلنت الهيئة أنها سمحت بطباعة النشرات بعد أن قامت الجمعيات بتعديل أوضاعها.

في الإتجاه نفسه، تمّ إغلاق عدد من المواقع الإلكترونية للجمعيات السياسية لذات السبب، ولاتزال بعض المواقع محجوبة حتى الآن. جمعية الشفافية في بيان لها انتقدت تقييد حرية التعبير لتنظيمات فاعلة في الحياة السياسية، وطالبت المسؤولين بالتراجع عن القرارات التي تمس مبدأ حرية التعبير. أما جمعية (وعد) فاعتبرت ما جرى مصادرة للرأي الآخر، واتهمت هيئة شؤون الإعلام بالانتقائية في تطبيق القانون، وهو ما تنفيه الهيئة.

امرأة تفوز في الانتخابات البلدية

الانتخابات الأخيرة كانت ناجحة، ولكن مشاركة المرأة انتخابياً - والتي كانت أكثر من الرجل - لم تؤدِّ إلا الى وصول امرأة واحدة الى قبة البرلمان وبالتركية، كما لم تنجح في الانتخابات البلدية سوى امرأة واحدة، وهي فاطمة سلمان التي فازت في الدائرة الثانية من محافظة المحرق. وقد بعث ملك البحرين ببرقية تهنئة لفاطمة قال فيها: (بكل السرور تابعنا فوزكم



بعضوية المجلس البلدي في محافظة المحرق، كأول سيدة

في البحرين تفوز من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع، وإنما نثق بأن هذا الفوز يجيء نتيجة للتقدم الذي أحرزته المرأة البحرينية في سلم الاستعدادات للتنمية والنهضة الشاملة). وأضاف: (إننا مع خالص تمنياتنا بالتوفيق نود أن نشيد بالدور الحيوي للمرأة البحرينية في جميع مجالات الحياة، وهذا الفوز بشري لفوز قادم للمرأة البحرينية).

ورشة عمل لجمعية الإقتصاديين

افتتحت في ١١/١٠/٢٠١٠ ورشة عمل عقدتها جمعية الإقتصاديين البحرينية حول أهداف الألفية للتنمية في البحرين. وفي خطاب الإفتتاح طالب نائب رئيس الجمعية جعفر محمد بوضع تعريف دقيق واعتماد مقياس واضح لخط الفقر، يتواءم مع الوضع البحريني



ومستوى المعيشة. وأضاف بأن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل يهدد الاستقرار المعيشي، وإن الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني وكذلك تداعيات الأزمة المالية يهددان الاستقرار المعيشي، مؤكداً على أهمية مواءمة مخرجات التعليم والتدريب والتأهيل لسوق العمل.

القضاء يحكم

لصالح نبيل رجب

لم يستغرب الكثيرون صدور حكم من

فليفيل من جمعية رعاية العمالة الوافدة. وقدم روحاني عرضاً إحصائياً قام بإعداده من خلال زيارته لمركز شرطة البديع،



حيث تضمن أعداد خدم المنازل من

الجنسية الفلبينية الذين تم الإبلاغ عن هروبهم من مخدوميهم منذ العام ٢٠٠٩ وحتى مطلع ٢٠١٠، وتبين أن عددهم وصل إلى ٥٠ عاملاً وعاملة. وقال بأنه زار السفارة الفلبينية لمتابعة الإجراءات المتخذة في مثل هذه الحالات، وتبين أن ٣٠ فقط لجأوا للسفارة، بينهم ١٢ قد تم ترحيلهم وفق الإجراءات القانونية، و١٨ مازالوا حتى الآن ينتظرون إنهاء إجراءاتهم، فيما لم يظهر أي أثر لنحو ٢٠ عاملاً وعاملة لجأوا لتجار البشر.

تمس حرية الرأي والتعبير في الصحافة البحرينية مستقبلاً، إذ ترسخ مبدأ تعرض أي صحفي للمحاسبة والمحاكمة لشخصه وليس لمهنته الصحفية. وقالت الجمعية أنها مع تأكيد احترامها لقرارات القضاء البحريني ونزاهته، إلا أن القضايا الصحفية تمثل قضايا رأي، وبالتالي لا يمكن التعامل معها كغيرها من القضايا ذات المسؤولية الشخصية.

مؤتمر حول الإتجار بالبشر

شارك وفد بحريني حقوقي في المؤتمر الإقليمي المنظم من قبل مؤسسة المستقبل في الأردن، والذي كان تحت عنوان: (تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية). جمعية مراقبة حقوق الإنسان شاركت في المؤتمر بوفد ترأسه عطية الله حسن روحاني، وعبدالله عبدالعزيز، وغادة إحسان. كما شاركت في المؤتمر نورة

القضاء لصالح نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل)، في قضية رفعها على رئيس تحرير صحيفة أخبار الخليج. ففي كثير من القضايا تتكشف بوضوح أكبر، مسألة استقلال



القضاة البحرينيين، وحياديتهم أمام المتخاضمين. فقد أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى

في ١٩/١٠/٢٠١٠ حكماً بالغرامة (١٠٠ دينار) على رئيس تحرير صحيفة أخبار الخليج أنور عبدالرحمن، وذلك على خلفية نشر مقالات تتضمن سباً وقذفاً بحق المجني عليه.

جمعية الصحافيين البحرينية لم تشعر بارتياح من قرار المحكمة، واعتبرت ما جرى خطوة من شأنها أن تمثل تهديداً للصحفيين، وتضيف المزيد من القيود التي



وترويع السكان والقضاء المولوتوف إرهاب بكل معنى الكلمة).

وحول ما يقال بأنه هناك تراجعاً لحقوق

الإنسان في البحرين أجاب الوزير: (باعتمادنا أنه ليس هناك تراجع، والضمانات الموجودة للمتهمين في أي قضية موجودة لكل متهم، سواء كان بحرينياً أم أجنبياً. والاتهامات التي تصدر من هنا وهناك لها أجدات أخرى. ولكن أن تصدر تصريحات وأحكام من هنا وهناك، قبل صدور حكم المحكمة بشكل ينفي صفة العدالة عن الإجراءات المتبعة، إجحاف كبير). وتابع: (أنا راضٍ عن الإجراءات الموجودة في القانون البحريني فيما يتعلق بالاتفاقات الموقعة. ولا أستطيع أن أعبر عن رأي في قضية ما هي أمام المحكمة، القاضي هو من يقرر، وكل متهم هو بريء حتى تثبت إدانته بحكم نهائي).

وزير العدل: البحرين لا تتحمل أي عبث بأهونها

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان يستهدف منعها من مراقبة الانتخابات، مؤكداً أن الأنظمة القائمة تعطي الحق لجميع الجمعيات الأهلية الوطنية في إرسال مندوبيها الذين تختارهم لمراقبة الانتخابات.

ورداً على سؤال يتعلق بإغلاق بعض المواقع الإلكترونية للجمعيات السياسية، قال بأن (المواقع التي أغلقت لا علاقة لها بحرية الرأي والفكر، وهي حق من حقوق الإنسان؛ بل أغلقت بعض المواقع التي تتعلق بنشر الفضائح والتي تخل بالأداب العامة والأخلاق في مجتمعنا).

ونفى الوزير أن تكون الاعتقالات الأخيرة لها علاقة بالعملية الانتخابية وتوقيتها، وقال بأن البحرين تعتمد على نظام مصرفي عالمي، وأن عدد المصارف بلغ ٤٠٠، وأن (٥٧٪ من دخلنا يعتمد على صناعة الخدمات. هذا كله يعني أن البحرين ليست في موقع يتحمل أي عبث يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار. قطع الطرقات

قال وزير العدل البحريني الشيخ خالد بن علي آل خليفة في تصريح لصحيفة الحياة (٢٠١٠/١٠/١٣) بأن الفكرة الأساسية من إجراء الانتخابات هي القناعة بأنها عنصر مهم في أية عملية ديمقراطية، وأنها تمثل البناء الذي يتم على أساسه الحوار في المؤسسات الدستورية. وحول ضمان شفافية الانتخابات تساءل: (لماذا تقوم الدولة بإجراء الانتخابات إذا كانت لا تريد إيصال صوت وخيارات المواطن التي ستؤثر في حاضره ومستقبله؟).

وقال الوزير بأنه لم يتم حجب أو منع أو عرقلة مشاركة أي جمعية سياسية، موضحاً أن الجمعيات السياسية لا تختلف إطلاقاً عن الأحزاب السياسية الوطنية، وأنه قد صدر قانون بتنظيمها صادق عليه البرلمان. وتابع بأن جميع الجمعيات اغتنمت فرصة الحريات وانضمت للمشاركين في الانتخابات.

ونفى الوزير أن يكون ما تعرضت له



إجراءات قضائية ضد متهمين بالعنف

الثالثة الكبرى بسجن أربعة شبان مدة خمس سنوات لكل منهم، وحبس آخر مدة ٣ سنوات؛ وذلك لإشعالهم النار في حاويات القمامة برأس رمان ودفعها الى وسط الشارع.

■ حكم على خمسة مواطنين بالسجن في قضية حريق منتزه عين عذاري الذي وقع في ٢٠١٠/٣/١٤ الماضي، حيث توجه الخمسة الى المنتزه مساءً وسكبوا البنزين على إطارات وأشعلوا فيها النيران فأصيب ثلاثة منهم بحروق، وأخذهم زميل لهم الى المستشفى لمعالجتهم وقدم معلومات خاطئة عن سبب إصابتهم بالحروق. المحكمة حكمت على ثلاثة من المتهمين بالسجن سبع سنوات، والرابع لمدة ثلاث سنوات، وستة أشهر للمتهم الخامس.

■ مثل محمد مشيمع - نجل المتهم حسن مشيمع - أمام المحكمة الصغرى الجنائية يوم ٢٠١٠/١١/٣ بمعية متهم آخر، وبحضور محاميهما. المحاكمة أُرجئت حتى ٢٠ ديسمبر القادم لتقديم المرافعات. ■ ٤٠ سيارة بمنطقة النعيم تعرضت للتخريب عبر ثقب إطاراتها من قبل مجهولين. تم الأمر فجر ٢٠١٠/١١/٥، وقد طال التخريب مجمع ٣٠٣.

■ المحكمة الكبرى الجنائية حكمت في ٢٠١٠/١١/٦ بحبس مواطن لمدة ثلاث سنوات، لقيامه بتفجير تخريبي لإسطوانة غاز بمحافضة المحرق وإشعال إطارات. المتهم سبق وأن أدين في قضايا أمنية عنفية أخرى عقوبتها تتراوح بين ٢-٥ سنوات سجن.

■ في ٢٠١٠/١١/٧ أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى حكماً بحق أربعة متهمين كانوا هاجموا دورية شرطة بالقنابل الحارقة في ٢٠٠٩/١١/٢٠. الحكم قضى بسجن المتهمين مدداً تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات. في قضية أخرى، برأت المحكمة نفسها متهماً في قضية تجمهر وشغب وحرق إطارات وقعت في منطقة المحرق.

الجنائية بحبس متهم لمدة شهر في قضية تجمهر وشغب.

■ كلفت محكمة الاستئناف في ٢٠١٠/١٠/١٠ النيابة العامة بإحضار متهمي تفجير (سيارة الديه) للمحكمة في ٦ فبراير القادم للبت في القضية. السيارة انفجرت في ابريل ٢٠٠٩، وتوفي أحد المتهمين، فيما أصاب الآخر بالعمى، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات، ولازال موقوفاً على ذمة القضية.

■ في ٢٠١٠/١٠/١٥، أوقفت قوات مكافحة الشغب ثلاث نساء من منطقة ستره، وتم إيقافهن، وذلك إثر اعتراضهن على سوء المعاملة عند تفتيشهن بالقرب من مدخل منطقة ستره. في ٢٠١٠/١٠/١٧ قال مسؤول في وزارة الداخلية العميد محمد راشد بومحمد بأن النسوة الثلاث هنّ رجال الأمن بالكلام والضرب، وأنه تم تحرير محضر بأقوال رجال الدورية الأمنية وإثبات ما بهم من إصابات وتحويلهم للكشف الطبي.

■ في ٢٠١٠/١٠/١٧، حكمت المحكمة الكبرى الجنائية بالسجن ٥ سنوات على متهم في قضية حرق صندوق الإنارة الخاص بمسجد أسامة بن زيد بالمحرق، والذي تم قذفه بقنابل المولوتوف، كما تم الحكم بحبس المتهم الثاني لمدة ٣ سنوات.

■ في ٢٠١٠/١٠/٢٦، قضت المحكمة الجنائية الكبرى بسجن ستة متهمين بالهجوم في ٢٠٠٩/١٢/٨ على منزل عضو المجلس البلدي السابق علي منصور بقنابل حارقة، وذلك لمدة ٥ سنوات لكل منهم. علي منصور طالب بإطلاق سراح المتهمين، وأعلن تنازله عن حقه الخاص.

■ أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية في ٢٠١٠/١٠/٢٦ حكماً مع النفاذ لمدة سنة بحق مواطن اتهم بتوزيع منشورات تحرض على كراهية نظام الحكم والإزدراء به.

■ في ٢٠١٠/١١/١ حكمت المحكمة الجنائية

تعرضت البحرين في الفترة الماضية الى حوادث عنف وشغب وتخريب، وقد تم القبض على عشرات الأفراد، وتمت محاكمة العديد منهم. أعمال العنف انحسرت بشكل كبير، والمحاكمات لا تزال مستمرة. هنا صورة للمشهد الأمني والقضائي:

■ النيابة العامة أعلنت في ٢٠١٠/١٠/٢ أنه تمت إحالة مواطن من قرية العكر الى مستشفى الطب النفسي للتأكد من حالته الصحية بعد أنباء أفادت بأنه متخلف عقلياً، وقد قبض عليه في ملابسات قضايا أمنية.

■ المحكمة الكبرى الجنائية حكمت في ٢٠١٠/١٠/٣ على ثلاثة متهمين بمحاولة حرق مدرسة الدراز الابتدائية للبنين، لمدة ثلاث سنوات لكل منهم. المدرسة تعرضت لقنابل حارقة ألقتها المتهمون يوم ٨ مايو الماضي.

■ المحكمة أنفة الذكر، أمرت وفي نفس التاريخ بعرض متهمين إثنيين في (حريق السكراب) على لجنة طبية بعدما ذكرا أنهما تعرضا للإكراه. حريق السكراب استمر مدة أربعة أيام، وأتى على ممتلكات، ولوث البيئة والمناطق السكنية القريبة، وقد حدث في منطقة عسكر في ١٩ أغسطس الماضي. وفي جلسة المحكمة يوم ٢٠١٠/١٠/١٠، بين تقرير الطبيب وجود إصابات في جسد المتهمين، وقال أنه لا يمكن الجزم بسبب ووقت حدوثها، والأداة المستخدمة.

■ في ٢٠١٠/١٠/٣ حكمت المحكمة الصغرى الجنائية على ٣ متهمين بالتجمهر والشغب والحرق بالسجن سنة مع النفاذ.

■ في ٢٠١٠/١٠/٦ أحالت النيابة العامة خمسة متهمين (أحدهم هارب) الى المحكمة الكبرى بتهمة التخطيط لتفجير عبوات ناسفة تم تصنيعها وذلك في بعض المنشآت الحيوية.

■ في ٢٠١٠/١٠/٦ حكمت المحكمة الصغرى

محاكمة المتهمين بالعنف والإرهاب

وكان ذلك بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٠، وأنه ومنذ ذلك التاريخ والزيارات بالنسبة لجميع المتهمين تتم أسبوعياً وبشكل دوري ومنتظم بمتوسط عشرة أشخاص من ذوي كل متهم تقريباً، ولا زالت تجري على هذا النحو حتى اليوم، ولم ترد إلى النيابة أي شكوى من الأهالي تتعلق بكيفية إتمام الزيارات... كما أصدرت النيابة أيضاً بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٠ قراراً بتمكين المحامين من زيارة المتهمين.

القاضي إبراهيم الزايد استجاب لمعظم طلبات المحامين والمحتجزين، فقرر نقل المحتجزين إلى سجن يتبع وزارة الداخلية، وسمح للمحامين بلقاء موكلهم بشكل سلس ولمدد طويلة؛ إضافة إلى إعطائهم كافة مستندات القضية؛ كما قرر القاضي عرض خمسة من المحتجزين على الطبيب المختص، للتحقق من تعرضهم للتعذيب ولمتابعة العلاج من أمراض كانوا يعانون منها قبل احتجازهم؛ على أن تعقد الجلسة القادمة في ١١ نوفمبر الجاري للإطلاع والمرافعة.

هذا ما حدث في الجلسة الأولى للمحاكمة، وأمام الجميع من الأهالي والمجتمع المدني والحقوقيين وغيرهم. ويظهر حتى الآن، ورغم كل ما قيل عن تجاوزات في الأيام الأولى للإحتجاز، فإن المحاكمة بدت علنية وشفافة وصریحة ومستوفية لأركان المحاكمة العادلة. وزير العدل البحريني في مقابلة له مع جريدة الحياة (١٢/١٠/٢٠١٠) أكد قبل المحاكمة بأنه «لا يمكن أن يكون هناك دليل قد تم الحصول عليه بواسطة التعذيب، لأن هناك مبدأ في المحاكم البحرينية يسمى مبدأ مشروعية الدليل، مما يعني بوضوح أن لا يعتمد أي دليل يؤخذ تحت تأثير التعذيب، والمحاكم لا تقبل حتى بشبهة التعذيب فكيف بالدليل، ولكل موقوف ملف، والمحاكمة ستنظر أي ادعاء يتقدم به أي موقوف».

على خلاف أحكام القانون، الغرض منها تعطيل الدستور والقوانين، ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها والإضرار بالوحدة الوطنية والاعتداء على الحريات والحقوق العامة والخاصة، كان الإرهاب من وسائلها في تحقيق أغراضها، وكذلك الانضمام إلى تلك الجماعة وتمويلها مع العلم بممارستها نشاطاً إرهابياً، والاشتراك في التجمهرات وارتكاب أعمال التخريب واشغال الحرائق، وحياسة مواد قابلة للإشتعال بقصد استخدامها لغرض إرهابي في تعريض حياة الناس والأموال للخطر، فضلاً عن التحريض على كراهية نظام الحكم وعلى بغض طائفة من الناس، وبت الدعايات المثيرة، وإذاعة أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة في الداخل والخارج، من شأنها النيل من هيبة الدولة واعتبارها، واضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة». المتهمون من جانبهم أعلنوا جميعاً - عدا واحداً - أنهم تعرضوا لوسائل شتى من التعذيب، واستمع القاضي لأقوالهم بالتفصيل وتم تدوينها، كما أنه قرأ التهم على المحتجزين واحداً بعد الآخر، وأعطاهم فرصة أولى ليردوا على تلك التهم. بعدها أعطى القاضي فرصة للمحامين بالمرافعة، فتقدمت هيئة الدفاع بعدة طلبات من بينها تمكين المحامين من الإطلاع على أوراق القضية، والتصريح لهم بالحصول على نسخ منه، وعرض المحتجزين على الطب الشرعي للكشف عن مزاعم التعذيب؛ إضافة إلى نقل المحتجزين إلى سجن يتبع وزارة الداخلية بدلاً من سجن الأمن الوطني؛ وأخيراً السماح لهم ولإهالي المحتجزين بلقاء هؤلاء الأخيرين لفترات أطول وبشكل منتظم.

النيابة العامة ردت على المحامين وقالت أنها "سمحت لذوي المتهمين خلال فترة إجراء التحقيق بزيارتهم،

عقدت في ٢٨ أكتوبر الماضي الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين بقضايا التحريض على العنف والتخريب، والبالغ عددهم ٢٥ شخصاً، احتجزوا في أغسطس الماضي، والذين تجري محاكمتهم وفق قانون (حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية) رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٦ والذي أقره البرلمان في ذلك العام.

الجلسة عقدت في المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة برئاسة القاضي إبراهيم الزايد، وعضوية القاضيين علي الكعبي وعلي الظهراني، وقد استمرت الجلسة نحو خمس ساعات ونصف.

كانت الجلسة علنية، حضرها ممثلون من أهالي المعتقلين، ومندوبون عن منظمة العفو الدولية، وممثلون لسفارات دول أجنبية بينها السفارة الأميركية والفرنسية والبريطانية، فضلاً عن مشاركة أفراد حقوقيين، ومرصد البحرين لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وعدد من المحامين قدر عددهم بنحو ١٤ محامياً، إضافة إلى خمسة نواب من جمعية الوفاق، وعدد غير محدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام.

وبالرغم من علنية الجلسة، وطلب هيئة الدفاع بالسماح بنشر مداواتها، إلا أن قرار عدم نشر تفاصيل القضية قد التزم به منذ ان أصدر النائب العام قراره في ٢٦ أغسطس الماضي بمنع نشر أية معلومات تتصل بالقضية، حيث أرجع القرار إلى حساسيتها وارتباطها بالأمن الوطني، ولأسباب تقتضيها عدالة المحاكمة، والخشية من دخول الشائعات والإساءة للمتهمين.

مصدر حكومي مسؤول أشار إلى أن المحكمة سمحت للمتهمين بإبداء ما شاء لهم من أقوال في شأن الاتهامات المسندة إليهم وهي: «تأسيس جماعة

المخرج لأزمة "البحرينية لحقوق الإنسان"

حسن روسى الشفيعي

البحرينية لحقوق الإنسان، فطلبت الوزارة التأجيل لدراسة أوراق القضية، فتم التأجيل للجلسة التالية في ٤ يناير القادم، ما يفسح المجال لإيجاد تسوية بين الطرفين اللذين يبدوان - حتى الآن - راغبين في التوصل إليها.

مخالفات حقيقية وإجراءات متسرّعة

من نافلة القول التذكير بأن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ارتكبت عدداً من الأخطاء، وأن بعض الاتهامات صحيح ولا يمكن نفيه، مثل تسييس الجمعية وهيمنة حزب سياسي عليها، أو احتكار العضوية في الجمعية لتيار سياسي ينتمي إليه مسؤولو الجمعية، وكذلك ما يتعلق الأمر بوجود بعض المخالفات المالية المحدودة، وعدم اتخاذ مواقف ضد العنف لأسباب سياسية، وغير ذلك.

لكن في الطرف المقابل، وردت بعض الاتهامات المبالغ فيها، أو تعتمد تصيد بعض الأخطاء الصغيرة وتضخيمها، أو متابعة بعض المخالفات الإدارية التفصيلية الصغيرة، التي لا تبرر - من وجهة نظرنا - إتخاذ قرار كبير وصاعق مثل حل مجلس إدارة الجمعية البحرينية، خاصة وأن قرار الحل لم يمهّد له بمحاولات لحل الأمور وسوء التفاهم - إن وجد - قبل الإقدام على (آخر الدواء...).

يفترض أن تمثل وزارة التنمية الاجتماعية الروح الأبوية للمجتمع المدني، وليس من الحالة الأبوية أن تأتي لمنظمات حديثة عهد في النشأة، وفي عهد الإصلاح السياسي، فتحاسب على (الفتحة والفاصلة والضمة). أي تحاسب

ذات لون سياسي محدد؛ والتطاول على صحافيين؛ تنسيق الجمعية مع عدد من الحركات غير الشرعية؛ الخلط بين العمل السياسي والحقوقى مما أفقد الجمعية حيادها ومهنتها؛ نشر بيانات على موقعها الإلكتروني لحركات غير شرعية تهاجم النظام السياسي. يضاف الى هذا، هناك - حسب وزارة التنمية الاجتماعية - وجود مخالفات عديدة للنظام الأساسي للجمعية نفسها مثل: عدم تجديد الترخيص لمركز الكرامة التابع للجمعية؛ التعاون مع جهات خارجية، وتقديم شكاوى بدون سبب لمنظمات خارجية.



عبدالله الدرازي أمين عام الجمعية البحرينية ونائبه

لم تقبل إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان اتهامات الحكومة وحلّ مجلس ادارتها، كما لم تقبل قرار تسليم مقرّها الى المدير المعين من وزارة التنمية الاجتماعية، ورفعت دعوى قضائية ضد قرار الوزارة في ٢٠١٠/٩/١٩. كما ان الوزارة من جانبها قررت رفع دعوى مستعجلة لدى القضاء لإجبار الجمعية على تنفيذ قراراتها وذلك في ٢٠١٠/١٠/٦؛ ولكن القضاء لم يجد ما تقدمت به الوزارة مستعجلاً، خاصة وأن هناك دعوى ضد الوزارة، فقامت الأخيرة بإسقاط دعواها.

وفي ٢٠١٠/١٠/٢٦ عقدت أول جلسة محكمة للنظر في شكوى الجمعية

بشكل مفاجيء، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية المعنية بالجمعيات غير الحكومية قراراً في ٢٠١٠/٩/٨ بحل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وتعيين مدير مؤقت لها مدّة ثمانية أشهر. المدير موظف في الوزارة، وقد أوكلت اليه مهمة استلام مقرّ الجمعية، ومُنح صلاحية فتح باب العضوية لمن يرغب في الإنضمام الى الجمعية.

القرار الحكومي جاء اعتماداً على قانون ٢١ لسنة ١٩٨٩، الخاص بالجمعيات. ولقد كان قراراً صادماً للمنظمات المحلية والدولية على حد سواء، وقد اصدرت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بيانات تناشد فيها الحكومة البحرينية التراجع عن قرارها.

مببرات وزارة التنمية بشأن الإجراءات التي اتخذتها عديدة بينها: مخالفة الجمعية البحرينية للعديد من مواد قانون الجمعيات آنف الذكر، مثل: عدم إعداد ميزانية سنوية؛ وجود مخالفات مالية باستلام أموال من الخارج دون إبلاغ الوزارة؛ وتدريب ناشطين خليجيين على آليات عمل منظمات حقوق الإنسان؛ عدم عرض الحساب الختامي على محاسب قانوني معتمد؛ الإشتغال بالأمور السياسية؛ عدم الدعوة لعقد الجمعية العمومية؛ عدم تسليم الوزارة محضر اجتماع الجمعية العمومية؛ عدم وجود مجلس إدارة شرعي للجمعية؛ عدم تزويد الوزارة بصورة من قرارات اجتماعات مجلس الإدارة. ومن بين المخالفات ما أوضحته الوزارة بأنها تلقت شكاوى من مواطنين ضد الجمعية. مضمون تلك الشكاوى: عدم التنديد بأعمال العنف؛ إغلاق باب العضوية إلا على فئات

على الصغائر. فواجب الوزارة الترشيد، لا العقاب، وقد يتطلب الترشيد، التصرف بحكمة وإن تطلب غض النظر عن بعض صغائر المخالفات، فالمهم أن يكون الإتجاه العام لعمل المنظمات الحقوقية صحيحاً. كما أن من المهم إدراك تأثير أي قرار. حتى وإن كان مطابقاً للأنظمة - على مسار المشروع الإصلاحي برمته،



الدكتورة فاطمة البلوشي وزير التنمية

ومعرفة سلبيات أي قرار يتخذ. العقاب لا يمكن أن يحل مشكلة تسييس موضوع حقوق الإنسان، فمن يدرس الواقع البحريني وخلفيات قيادات المجتمع المدني السياسية والأيدولوجية، يدرك بأن هذا الأمر يحتاج الى توافر المناخ والفترة الزمنية الكافية كيما تنضج المشاريع السياسية والنشاطات الحقوقية. إن الجمعية البحرينية تتحمل جزء من المسؤولية بلا شك، ولكنها بوضعها الحالي لا تستطيع الإنفكاك السياسي عن صانعيها (وعد). ولا يتخيل أحد بأن الحل سيكون بحل الجمعية، لأن الضرر على الوضع الحقوقي، وعلى سمعة البحرين أكبر بكثير من المخالفات التي قامت بها الجمعية. وما نأمل هو أن يدرك نشطاء حقوق الإنسان في البحرين ضرر تسييس الموضوع الحقوقي على الجمعيات الحقوقية نفسها، وعلى مصداقيتها وتطورها. كما نأمل أن المجتمع البحريني نفسه - حينما ينضج من خلال التجربة - سوف يكون قادراً

على معاقبة من يسخر القضايا الحقوقية لأغراض سياسية ضيقة.

لهذا نعتقد بأن قرار حلّ مجلس إدارة الجمعية البحرينية جاء في الوقت الخطأ، ونفذ بالأسلوب الخطأ أيضاً. وكان يمكن معالجة الإشكاليات بطريقة أخرى مختلفة تحفظ سمعة البحرين لدى المنظمات الحقوقية في العالم؛ وترعى نمو وترشيد وتسدّد الجمعية البحرينية وإن ارتكبت أخطاءً إدارية وقانونية.

ما يفترض أن تدركه الوزارة المعنية بشؤون جمعيات حقوق الإنسان، هو أن طبيعة عمل تلك الجمعيات يفرض عليها جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالانتهاكات لحقوق الإنسان؛ وأن من صميم عملها أن تقوم بالتدريب والتثقيف لمن يحتاج ذلك. وأن مساحة الحرية في البحرين تغري الآخرين دولاً ومنظمات إقليمية ودولية، وحتى الأفراد، للإستفادة منها.

في القانون تكهن المشكلة

تستطيع وزارة التنمية أن تحيل مخالفات الجمعية البحرينية الى مواد القانون المنظم لعمل الجمعيات، فيكون ما فعلته مجرد تطبيق أمين وحرفي له. لكننا نعلم، أن القانون رقم ٢١ الصادر في ١٩٨٩، إنما صدر في مرحلة ما قبل عهد الإصلاحات بزمن طويل، وأن التعديلات التي أجريت عليه في عام ٢٠٠٢ ليست كافية لجعله قانوناً عصرياً متوائماً مع التغيرات الكبيرة والعاصفة التي شهدتها البحرين ابتداءً من عام ٢٠٠١. هذا القانون غير مرضي عنه من أكثرية المجتمع المدني؛ وقد أدركت وزارة التنمية أن القانون غير صالح للمرحلة الحالية، وتقدمت مشكورة بمشروع قانون تمت مناقشة مواده مع مؤسسات المجتمع المدني، ونأمل أن يحال القانون الى البرلمان بصورة مستعجلة لإقراره. من أهم مساوئ القانون الحالي منحه السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة

للتدخل بشكل مباشر وتفصيلي في كل شؤون عمل الجمعيات غير الحكومية، بحيث أصبح الإلتزام بمواد القانون عبئاً كبيراً على تلك الجمعيات، كما هو عبء على الوزارة نفسها، لأن ملاحقتها لتطبيق القانون بتفاصيله وطلبها المسبق معرفة كل الأمور، وإعطاء الموافقة على كل النشاطات، أمرٌ مجهّد ومكلف ومضرٌ وينم عن عدم ثقة بالمجتمع المدني. إن أي جمعية غير حكومية تشعر بالملاحقة، أو تشعر بالضغط والرقابة، والتدخل المباشر في شؤونها الداخلية والإشراف عليها عن قرب وفي معظم الوقت، يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع. ومن هنا فإن المجتمع المدني البحريني بمجمله بحاجة الى أن يتنفس الهواء الطلق، والى مساحة واسعة من الثقة الحكومية اولاً، ومن الحرية ثانياً، ومن الدعم المجتمعي ثالثاً، كيما يحقق انعطافاً في عمله.

البحث عن مخرج وتسوية

لقد وصل موضوع الخلاف بين وزارة التنمية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الى القضاء؛ وبإمكان القضاء أن يحسم الأمر في مختلف القضايا سواء ما يتعلق منها بحل مجلس إدارة الجمعية، أو ما يتعلق بالمخالفات التي ارتكبتها هذه الأخيرة. ونحن نعتقد بأن حكم القضاء سيكون عادلاً ومرضياً للطرفين. ولكننا نعتقد أيضاً بأن هناك فرصة من الوقت متاحة للبحث عن مخرج تسوية عبر الحوار المباشر بين الطرفين. ويمكن اعتماد جهات محايدة - كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - لتقوم بمسعى إيجابي لتقريب وجهات النظر. ومن البديهي أن المسألة إن اتخذت هذا المنحى، فإنها تفترض تقديم تنازل من الطرفين: التراجع من قبل وزارة التنمية عن قرارها؛ وتسوية الجمعية لمخالفاتها وتعديل أوضاعها وفق القانون. وهذا ما نأمل تحقيقه.

شهدت الرحاكيات والانتخابات:

أهنستي في البحرين لتقضي الحقائق

قام وفد منظمة العفو الدولية برئاسة البروفيسور عبدالسلام سيد أحمد، والباحث في قسم الشرق الأوسط سعيد بومدوحة، ومسؤولة الحملات في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كوفادونغادي لكامبا.. بزيارة تقصي للحقائق في البحرين في شهر أكتوبر الماضي. وقد التقى الوفد بعدد من المسؤولين والوزراء، وكذلك بالناشطين الحقوقيين، وبمنظمات المجتمع المدني، وبمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بقوى سياسية بحرينية، وشخصيات ومؤسسات إعلامية. وقد اطلع الوفد من خلال اللقاءات والزيارات والمتابعات على أوضاع الساحة البحرينية الحقوقية والسياسية، بما فيها حضوره الجلسة الأولى والعلنية لمحاكمة المتهمين على خلفية أحداث العنف والشغب والتي انعقدت في ٢٨ أكتوبر الماضي، وكذلك اطلاعه على سير العملية الانتخابية التي تمت في ٢٣ أكتوبر الماضي.

وكانت العفو الدولية - ومنذ شهر أغسطس الماضي - قد أصدرت عدداً من البيانات، أبدت فيها قلقها من مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، والتي جاءت على خلفية القبض على عشرات الأفراد، اتهموا بالتحريض وممارسة العنف والشغب، وقطع الطرق، وإشعال الحرائق، وتهديد الممتلكات العامة والخاصة. ففي ١٨ أغسطس الماضي حثت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية على الكشف عن أماكن احتجاز ثمانية أشخاص بينهم رجال دين، وعبرت عن خشيتها من أن يكون هؤلاء من سجناء الرأي، مطالبة السلطات بتوضيح أسباب اعتقالهم، وإطلاق سراحهم أو توجيه التهم اليهم

بارتكاب جرائم جنائية معترف بها. كما طالبت المنظمة الحكومة بالسماح لجميع المعتقلين بالاتصال بمحاميتهم وأهاليهم، والحصول أيضاً على الرعاية الطبية الكافية. وحثت العفو الدولية حكومة البحرين على إجراء تحقيق نزيه ومستقل على وجه السرعة في الادعاءات القائلة بأن عدداً من المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، كما دعت الحكومة بأن تكفل للمعتقلين عملياً حقهم في نيل محاكمة عادلة تتماشى مع المعايير الدولية.

وعادت منظمة العفو الدولية فأبدت في بيان ثان لها قلقها من الإجراء الحكومي بحل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ووصفته بأنه إجراء يقوّض الحريات الأساسية، ودعت الحكومة إلى التراجع عن هذا القرار فوراً. وانتقدت المنظمة قانون الجمعيات رقم ٢١ لعام ١٩٨٩ وقالت أنه يمنح السلطات صلاحيات واسعة في حظر المنظمات أو تجميد نشاطها أو التدخل في شؤونها الداخلية بتعيين مسؤول حكومي لإدارتها.

بيانان آخران صدرا من العفو الدولية في ٦ سبتمبر، و ١٣ أكتوبر الماضيين، نبها فيه إلى ما سبق ذكره، وإلى ضرورة أن يفسح المجال للمحتجزين بالاتصال بمحاميتهم وعوائلهم بشكل منتظم، وهو الأمر الذي تمّ فعلاً قبل صدور البيانين.

بهذه الخلفية، جاء وفد العفو الدولية إلى البحرين متقصياً للأوضاع، وقد رحبت الحكومة بالزيارة، وأعطت الوفد الحقوقي كامل حريته في لقاء الجهات الحكومية والأهلية؛ بل أن وزارة التنمية الإجتماعية كانت محور ترتيب وتنسيق

اللقاءات بين الوفد والجهات ذات العلاقة، بما فيها الجمعيات غير الحكومية. وقد التقى الوفد ابتداءً بوزيرة التنمية الاجتماعية د. فاطمة البلوشي، كما التقى عدداً من مسؤولي وزارة الخارجية، ثم وفي لقاء آخر منفصل التقى الوفد بوزير الخارجية البحريني نفسه في ٢٨/١٠/٢٠١٠، حيث تمت مناقشة أوضاع حقوق الإنسان والتأكيد على أهمية التعاون والشفافية في العلاقة بين الحكومة ومنظمة العفو الدولية. وأشاد وزير الخارجية بالجهد الذي تبذله المنظمة لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، مؤكداً في الوقت نفسه أن «مملكة البحرين خطت خطوات كبيرة في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار المشروع الإصلاحي الشامل لعاهل البلاد جلالته الملك حمد بن عيسى آل خليفة ومنذ تولي جلالته مقاليد الحكم رسخ مبادئ احترام حقوق الإنسان والمواطنة وحرية الرأي والتعبير وممارسة الشعائر الدينية»، معتبراً تلك الخطوات «نقلة نوعية على مستوى دول المنطقة».

وسبق للوفد الحقوقي الدولي أن التقى بوزير الداخلية في ٢٧/١٠/٢٠١٠. الوزير أكد حرص الملك والحكومة على صون الحريات ومنها حرية التعبير؛ وأشار إلى ضرورة «استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة، وليس اعتماداً على رؤية منحازة تصور الأمر على غير حقيقته». وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة الداخلية ومنظمة العفو الدولية.

وفي السياق نفسه، التقى وفد العفو الدولية برئيس هيئة شؤون الإعلام في ٢٨/١٠/٢٠١٠، وناقش معه أسباب إغلاق بعض المواقع الإلكترونية، ومنع



وفد أمنستي يلتقي وزير الخارجية



الوفد يلتقي بوزير ومسؤولي الداخلية



مع رئيس هيئة شؤون الإعلام



وفد أمنستي مع الوزيرة د. البلوشي



الوفد يلتقي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



وفد أمنستي يلتقي رئيس جمعية الصحفيين

خلاصة:

لا يعني نقد المنظمات الدولية لبعض الإجراءات الحكومية والتي ترتبت عليها تجاوزات لحقوق الإنسان، أن تلك المنظمات تستهدف التشهير، أو أنه لا يهمنها تطوير الوضع الحقوقي البحريني، أو أنها تفضى النظام السياسي حقه في تحقيقه إنجازات في هذا المجال. لقد انتقدت المنظمات الدولية والمحلية الإجراءات المقيدة للحريات العامة مثل إغلاق مواقع الكترونية وسحب تراخيص نشرات حزبية، وحل مجلس إدارة جمعية حقوقية.. وهذه الإجراءات - كما نعتقد نحن وغيرنا من النشطاء الحقوقيين - غير مناسبة ومضرة بالبحرين وسمعتها ومسيرتها الإصلاحية. ومن وجهة نظرنا، فإن الإخطاء تقع، ولكن من المعيب الإستمرار في الخطأ.

وحسناً فعل المسؤولون البحرينيون بأن تداركوا الأخطاء وتراجعوا عنها، بل أن بعضها جاء بمبادرة من الملك نفسه، والذي أمر بشكل مباشر بإعادة الجنسية البحرينية الى ممثل السيد السيستاني في البحرين الشيخ حسين نجاتي. وهناك أيضاً محاولات تتعلق بموضوع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا المثارة مثل رفع القيود عن بعض المواقع الإلكترونية.

لن يضر البحرين بعض المخالفات الصغيرة التي تقع من قبل منظمات المجتمع المدني. كما لن يضرها كثيراً التجاوزات غير المقصودة من قبل السلطة التنفيذية. ولكن يضرها ومستقبلها وسمعتها وبالتالي مشروعها الإصلاحي.. الإستمرار في التجاوزات وعدم إصلاحها أو التراجع عنها. ونحن نتمنى بهذه المناسبة أن تأخذ الحكومة والمجتمع المدني في البحرين - وبكل جدية وإيجابية - بتوصيات وملاحظات منظمات حقوق الإنسان، وفي مقدمها العفو الدولية.

صدور نشرات حزبية. رئيس الهيئة أكد على وجود مساحة واسعة من الحريات العامة التي كفلها الدستور، وبين وجهة النظر الحكومية بشأن القضايا المثارة. أيضاً التقى وفد أمنستي بمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتباحثا بشأن آليات تعزيز التعاون بين الطرفين، وأكدوا على أهمية استمرار اللقاءات والحوارات التي يمكن لها أن تضمن تواصل التنسيق في كل المجالات الحقوقية، وأن تكون المؤسسة الوطنية مصدراً للمعلومات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين. واستمع وفد أمنستي من المؤسسة الوطنية شرحاً وتحليلاً لآخر التطورات على هذا الصعيد.

من جهته، أثنى وفد أمنستي على خطوة إنشاء المؤسسة الوطنية لما تحمله من أهمية في تعزيز وصيانة حقوق الإنسان في البحرين؛ وأوضح أن من الأهمية بمكان أن تكون المؤسسة جسراً صلباً وموثوقاً تتواصل عبره مؤسسات المجتمع المدني البحريني بالمؤسسات الرسمية. وأكد الوفد على ضرورة حفاظ المؤسسة الوطنية على حياديتها وأن لا تتأثر بالضغط سواء جاءت من الحكومة أو المجتمع المدني.

ومن بين من التقى بهم وفد العفو الدولية، وزير العدل، ومسؤولي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وأمين عام جمعية الوفاق (حزب سياسي)، وجمعية المحامين البحرينية، وعوائل المحتجزين في الأحداث الأمنية الأخيرة، ورئيس جمعية الصحفيين الأستاذ عيسى الشايجي، حيث تم التطرق خلال الاجتماع مع هذا الأخير إلى وضع الحريات الصحفية، والقوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير ومنها قانون الصحافة والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع والمواقع الإلكترونية، ودور الجمعية في الدفاع عن الصحفيين ومعوقات العمل الصحفي.

في تقرير «دافوس» لعام ٢٠١٠

البحرين الـ ٤ عربياً و ١١٠ عالمياً

أظهر مؤشر الفجوة الجندرية للعام ٢٠١٠ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (دافوس) تقدم البحرين ٦ مراتب عالمية بعد حلولها في المرتبة ١١٠ عالمياً والرابعة عربياً من بين ١٣٦ دولة شملها التقرير الصادر خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠. وكان مؤشر العام الماضي قد وضع البحرين في المرتبة ١١٦ عالمياً من بين ١٣٤ دولة.

وعزا التقرير أسباب التحسن الذي طرأ الى تطور وضع المرأة وحصولها على مواقع تشريعية، ومناصب ضمن كبار المسؤولين والمديرين، وكذلك زيادة عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية. وجاءت هذه الطفرة بعد التراجع الذي سجلته البحرين في عام ٢٠٠٨ حين احتلت المرتبة ١٢١ من بين ١٣٠ دولة شملها تقرير الفجوة الجندرية. ورغم هذا التطور، إلا أن الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٣ أكتوبر الماضي أظهرت واقعا مغايراً يحسب على البحرين لا لصالحها بالنسبة لمشاركة المرأة في المواقع التشريعية؛ حيث أفرزت نتيجة الانتخابات فوز امرأة واحدة بالتركية مقابل ٢٩ رجلاً. وما لم يتم تدارك هذه المسألة فسوف يتراجع ترتيب البحرين في تقرير العام القادم، لأن الفجوة الجندرية في المجال التشريعي وحده تشكل نسبة مهولة.

ولأن من الصعوبة العملية بمكان معالجة تمثيل المرأة في المجال التشريعي في الوقت الراهن، فينبغي على المسؤولين في الدولة اتخاذ حزمة إجراءات اسعافية تعمل على تقليص الفجوة في المجالات الأخرى، وذلك عبر زيادة عدد النساء في المجال التنفيذي، وقيادة المؤسسات والشركات الوطنية، والسلك الدبلوماسي، والقضائي على حد سواء. هذا مع الاستمرار في تقوية التمكين السياسي للمرأة في داخل الجمعيات السياسية وأجهزة الدولة ذات الطابع السياسي. وسوف يدفع هذا الأخير

بالبحرين لمراتب أعلى، لأنها - حسب تقرير العام الحالي - تقدمت ١١ مرتبة عن العام الماضي على صعيد التمكين السياسي للمرأة، إذ جاءت في الترتيب ١٢٠ عالمياً في هذا العام، فيما كانت في العام الماضي في الترتيب ١٣١ عالمياً. ووفقاً للتقرير، فقد حققت البحرين نسبة معقولة في مجال مشاركة المرأة في قيادة المؤسسات، إذ بلغت ٤,٩١٪، مقارنة بـ ٤,٨٣٪ في العام الماضي.

الجدير بالذكر أن التقرير يعتمد على عدة مؤشرات لقياس الفجوة الجندرية منها: مؤشر "المشاركة الاقتصادية"، التي تقيس مشاركة المرأة في القوة العاملة، والمساواة في الأجور للعمل المماثل، وتقدير الدخل المكتسب؛ ومؤشر "تمثيل المرأة في الجانب التشريعي والمناصب العليا"؛ ومؤشر "التحصيل العلمي"، عبر قياس معدل معرفة القراءة والكتابة، ونسبة القيد في التعليم الابتدائي، والالتحاق بالتعليم الثانوي؛ ومؤشر "الصحة"، عبر قياس نسبة المواليد بين الجنسين، ومتوسط العمر المتوقع؛ ومؤشر "التمكين السياسي"، من خلال قياس نسبة مشاركة النساء في البرلمان وفي المناصب الوزارية.

.. وتراجع في

"حرية الصحافة"

وسجلت البحرين تراجعاً مخيفاً في التصنيف السنوي لعام ٢٠١٠ لحرية الصحافة في العالم، والذي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» في أكتوبر ٢٠١٠، حيث احتلت البحرين المرتبة ١٤٤ في هذا العام بعد أن كانت في العام الماضي تحتل المرتبة ١١٩ عالمياً. وبذا تكون البحرين تراجعت ٢٥ مرتبة في التصنيف. من ناحية أخرى تراجعت البحرين على مستوى

التصنيف العربي من المرتبة السابعة عربياً في العام ٢٠٠٩ إلى المرتبة الحادية عشرة في العام الحالي. وعزت المنظمة تراجع البحرين المريع في التصنيف العالمي إلى العدد المتزايد من الاعتقالات والمحاكمات، لا سيما ضد المدونين ومستخدمي الانترنت. وأشارت المتحدثة باسم «مراسلون بلا حدود» سوزيك دوليه إلى تراجع أوضاع الصحافة والصحفيين في العالم العربي بصفة عامة مقارنة بتقرير العام الماضي، وقالت بأن البلدين الأكثر إثارة في تصنيف هذا العام هما البحرين والكويت اللذين تراجعا (٢٥ مرتبة بالنسبة للبحرين؛ و٢٧ مرتبة بالنسبة الى الكويت حيث احتلت مرتبة ٨٧ بعد أن كانت في المرتبة ٦٠ العام الماضي).

وأشار التقرير إلى اتساع دائرة القمع في العالم العربي. لكن الكثيرين يعتقدون بأن المؤشرات التي تعتمدها مراسلون بلا حدود في تقييمها للدول غير دقيقة، الأمر الذي يجعل دولا تتمتع بهامش كبير من حرية الصحافة أقل مكانة من دول في المنطقة معروفة بقمعها لحرية التعبير. الجدير بالذكر أن البحرين شهدت عام ٢٠١٠ تحديات كثيرة في مجال حرية الصحافة شملت - كما يقول مراقبون - تعرض عدد من الصحفيين للمضايقات، كما تم إغلاق عدد من المواقع على شبكة الانترنت. كما أن الاصلاحات التشريعية المطلوبة لحرية الصحافة وحماية الصحفيين ما زالت تراوح مكانها حيث ما زال الصحفيون عرضة للحكم عليهم بالسجن بحكم القانون الساري المفعول. لذا يجب أن يظطلع البرلمان الجديد المنتخب في ٢٣ أكتوبر من هذا العام بمهامه الدستورية في حماية حرية الصحافة والصحفيين وذلك باعتماد قانون الصحافة الجديد الذي يحظر الحكم على الصحفيين بالسجن. كما أن هناك حاجة للإشراف القضائي على إغلاق مواقع الانترنت.

أفاق ترقية حقوق الإنسان

البرلمان الجديد وترسيخ الديمقراطية

قد تقع.

ثالثاً: مطلوب من النواب المنتخبين المشروع في إصدار قانون الصحافة والمطبوعات والذي مضى عليه سبع سنوات. فغياب القانون الناظم لعمل الصحافة والإعلام، سواء كان إلكترونياً أو مطبوعاً أو مذاعاً، يفتح المجال للتأويلات الخاطئة التي قد تؤدي إلى إنتهاك حرية التعبير. والأمر نفسه يصدق مع قانون الجمعيات الأهلية، الذي عانى هو الآخر من التأخير وربما الإهمال ولم يصدر حتى الآن.

رابعاً: من أهم الأدوار التي يمكن ان يلعبها البرلمان هو العمل على كشف الفساد وذلك بتفعيل قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المتعلق



بمكافحة الفساد، والدفع بتنشيط عمل اللجان البرلمانية للتحقيق لترسيخ مبدأ الشفافية، والحفاظ على المال العام من الضياع والهدر. وأخيراً: يفترض أن تكون هناك لقاءات دورية بين النواب مع ناخبهم لتنويرهم بمدى التقدم الذي يحدث داخل البرلمان فيما يتعلق بالوعود التي طرحوها في برامجهم الانتخابية. مثل هذه اللقاءات تعزز الثقة بين النائب وناخبه، وتقوّم أداء البرلمانيين، وتعزز الثقة في التجربة الديمقراطية الوليدة نفسها. لكن قد يكون هناك قصور لدى بعض النواب بحيث يؤثر ذلك على أدائهم، ويمكن سدّ هذا النقص من خلال التدريب وورشات العمل لبناء قدراتهم وتصويب أدائهم، وصقل خبراتهم.

تتعلق بالضمانات القانونية للمتهمين. إن حداثة المشاكل منذ عقود عديدة، وضعف التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم الإنسجام بين الكتل البرلمانية، كلها ساهمت في أن يكون أداء البرلمان الماضي دون مستوى طموح الناخبين. فهل سيكون البرلمان الجديد أفضل من سابقه من جهة الأداء وتحقيق المنجزات التي ينتظرها الشعب؟ في هذا المجال لنا بعض الملاحظات:

أولاً: من الصعب أن يحقق البرلمان نجاحاً في المجال الخدمي دون تعاون الحكومة، والعكس صحيح. وإن الضعف في أداء البرلمان انعكس ضعفاً أيضاً على أداء الحكومة في المجال الخدمي. إن التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كفيل بإنجاح كليهما، ومن ثم إنجاح التجربة الإصلاحية نفسها.

ثانياً: يفترض أن يولي البرلمانيون موضوع حقوق الإنسان إهتماماً أكبر، فتعزيز حقوق الإنسان والعمل على تفعيلها، ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بها، يساهم في ترسيخ الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي.

المنتظر من النواب الجدد أن يحققوا طفرة في منجزاتهم الحقوقية بتعزيز الحريات العامة، وإعداد برامج ومشاريع قرارات وخطط يتعاون البرلمان والسلطة التنفيذية على تحقيقها، من أجل واقع حياتي يسمو بكرامة الإنسان ويصون حقوقه جميعها، ويمنع التعدي عليها أو تقييدها تحت أي مسمى أو ذريعة.

هناك العديد من التقارير الصادرة من منظمات حقوق الإنسان الدولية أشارت الى حدوث إنتهاكات لحقوق الإنسان، والبرلمان بإمكانه كشف الحقائق من جهة، ويتمتع من جهة ثانية بسلطة رقابية ويستطيع مساءلة الوزراء والإستفهام منهم عن المخالفات التي

انتخب الشعب البحريني الشهر الماضي أعضاء البرلمان الجديد الذي يمثل أحد أضلاع مثلث سلطة الدولة، والأداة المهمة لتحقيق الإستقرار السياسي، والمؤسسة التي تعبّر عن إرادة الشعب، وتوفّر له الطريق لتحقيق غاياته في المشاركة السياسية وصناعة القرار. إن أهم وظائف البرلمان تنحصر في أمرين: التشريع والرقابة؛ ويتمثل التشريع في إقتراح القوانين وتعديلها أو رفضها، بينما تتم رقابة البرلمان على عمل الحكومة ومحاسبتها عبر آليات محددة تتمثل في: السؤال، الإستجواب، التحقيق، المناقشة، طرح الثقة.

وتشمل وظائف البرلمان موضوعات متعددة منها: مناقشة الميزانية العامة للدولة؛ ومراقبة الإنفاق الحكومي؛ وتوزيع الموارد؛ وإقرار القوانين الإقتصادية والمالية؛ والموافقة على الإتفاقيات الإقتصادية والشراكة مع الدول أو المنظمات الإقليمية والدولية وغير ذلك.

ورغم المآخذ العديدة على أداء البرلمان في دورته السابقة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) إلا أنه حقق قدراً معقولاً من الإنجازات حيث أقرّ ١١٢ قانوناً، و ٢٧٠ مشروع قانون، و ٦١٩ اقتراح برغبة، إضافة إلى تشكيل ١٢ لجنة تحقيق برلمانية. ونجح البرلمان في إجبار الحكومة على زيادة المخصصات المالية للمشروعات الإسكانية، ودفن إعانات لمن لا يمتلكون مساكن خاصة بهم، وكذلك صرف علاوة غلاء خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ومن القوانين المتصلة بالشأن الحقوقي التي وافق عليها البرلمان وأقرها: العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (عام ٢٠٠٧)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٦)؛ وقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الاتجار بالأشخاص؛ وقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن أحكام الأسرة (القسم الأول)؛ وقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لكن أخذ على البرلمان - محلياً وخارجياً - مصادقته على قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية (قانون مكافحة الإرهاب) الذي حوى ثغرات



رئيس المرصد يلتقي وزير العدل



ويلتقي وزير التنمية الإجتماعية



لقاء مع رئيس هيئة شؤون الإعلام



الشفيعي مع آية الله السيد الصدر



ومع القاضي خالد عجاجي



ومع مدير عام هيئة الإنتخابات البوعينين

بالأستاذ عبدالله بن حسن البوعينين، رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني، والمدير العام للجنة العليا المشرفة على الإنتخابات.

■ وحضر الأستاذ الشفيعي في ٢٤/١٠/٢٠١٠ حفلاً أقامه السيد آغا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين، وذلك في احتفالية يوم الأمم المتحدة، وعلى هامش الاحتفال التقى رئيس المرصد بعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والإعلامية والحقوقية، بينها السفير الإيطالي في المنامة السيد إنريكو بدولا، والدكتور حبيب الحبر المدير الإقليمي ليونيب/ روا التابعة للأمم المتحدة. كما التقى بالسيد نجيب فريجي، مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج.

■ زار رئيس المرصد صحيفة الوطن والتقى بالصحافي مهند أبو زيتون، الذي تعرّض لاعتداء في ٢٥/٨/٢٠١٠ أدى الى جرحه، وقد استمع السيد الشفيعي منه عن تفاصيل الحادثة، مؤكداً له موقف المرصد الداعم للحريات الصحافية والصحافيين ضد أية اعتداءات.

■ أجرت فضائية الحوار في لندن لقاء مع رئيس المرصد، وذلك في برنامج (بوضوح)، تطرق فيه الى آخر تطورات أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. كما أجرت فضائية ANB اللبنانية لقاء آخر مع الشفيعي، وفي ذات الإتجاه الحقوقي. ■ شارك رئيس المرصد في احتفالية افتتاح مركز الحوار الإنساني في لندن والذي أسسه آية الله السيد حسين إسماعيل الصدر، أحد كبار علماء الشيعة في العراق. وقد حضر الإحتفال السيد الصدر نفسه، وعدد من الشخصيات البريطانية والعربية.



الشفيعي مع السفير الإيطالي



ويلتقي مدير تحرير الوطن أبو زيتون

■ التقى رئيس المرصد بوزير العدل، رئيس اللجنة العليا للإشراف على الإنتخابات الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وذلك يوم ٢٢/١٠/٢٠١٠ في المركز الإعلامي المؤقت لتغطية الإنتخابات النيابية. تم الإطلاع من سعادته على الإجراءات المتخذة لضمان نزاهة الإنتخابات.

■ كما التقى حسن الشفيعي بالدكتورة فاطمة البلوشي وزيرة التنمية الإجتماعية، وذلك في ٢٠/١٠/٢٠١٠. وقد حضر الإجتماع السفير سعيد الفيحاني، المسؤول عن ملف حقوق الإنسان في الخارجية البحرينية. وقد نوقشت أوجه التعاون مع الوزارة، وتم الاستفسار عن خلفيات قرار حل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

■ وفي السياق نفسه التقى رئيس المرصد برئيس هيئة شؤون الإعلام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، حيث أطلع سعادته الشفيعي على الأسباب التي أدت الى إغلاق بعض المواقع الإلكترونية وأسباب منع صدور بعض النشرات التابعة للجمعيات السياسية.

■ واجتمع الشفيعي بالدكتور عبداللطيف الزباني، المستشار في وزارة الخارجية والمتابع لقضايا حقوق الإنسان فيها، وناقش معه آخر تطورات الأوضاع الحقوقية والطرق الملائمة للتعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية والعربية.

■ الشفيعي اجتمع أيضاً بالقاضي خالد عجاجي، الوكيل المساعد في وزارة العدل، وعضو اللجنة العليا للإشراف العام على الإنتخابات. وقد تطرّق النقاش الى الضمانات القانونية المتخذة لتحقيق نزاهة انتخابات ٢٠١٠.

■ وفي السياق نفسه، التقى حسن الشفيعي



الشفيعي في لقاء مع تلفزيون الحوار



وأخر مع تلفزيون ANB